



**سيف سبيعي:**  
أوجاع المهمشين أقسى  
من أن تجسدها الدراما

16ص 3



**محسن مرزوق**  
شاعر على الدوام وسياسي يسعفه الكلام

12ص 3



**ظريف يستكمل في عُمان**  
جولة استكشاف  
أجواء الحوار مع السعودية

3ص 3



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الخميس 2021/04/29

17 رمضان 1442

السنة 43 العدد 12045

Thursday 29/04/2021

43rd Year, Issue 12045

# العرب

## النهضة تسعى لتجريد قيس سعيد من الدعوة للانتخابات والاستفتاء

ويرجع كثيرون الأزمة الحالية التي تشهدها البلاد إلى النظام السياسي (شبه برلماني) الذي لم يحدد الصلاحيات بشكل دقيق بين السلطات الثلاث.

وعن أبعاد هذه الخطوة التصعيدية ودلالاتها قال النائب في البرلمان مبروك كرشيد لـ "العرب" إنه "من الواضح حسب نص مشروع تنقيح الفصل 101 من القانون الانتخابي الذي تقدمت به حركة النهضة أن التصعيد السياسي يسير بخطى حثيثة، وهو مشروع يهدف إلى تقليل صلاحيات الرئيس وسلطته على الانتخابات بجميع فروعها".

واعتبر أن المسألة تتعلق في رسالة جديدة إلى قيس سعيد "وهي رسالة سياسية، لأن حركة النهضة تعلم أن هذا القانون لن يرى النور سواء بعدم نيته الثقة داخل مجلس نواب الشعب، أو من خلال امتناع الرئيس عن ختمه".

ولفت إلى أن "الغاية من مشروع هذا القانون هي المزيد من تحدي الرئيس سعيد، وجزءه إلى مبروك كرشيد مع حركة النهضة، وبالتالي نحن أمام معركة جديدة سياسية بالأساس، ولكن صلاحها كل مرة هو القانون ومسرحها البرلمان".



مبروك كرشيد

معركة جديدة صلاحها  
القانون ومسرحها  
البرلمان

وتجد هذه القراءة ما يدعمها في سياق مجريات هذه المعركة المتواصلة التي دفعت زهير المغزاوي الأمين العام لحركة الشعب (16 مقعدا برلمانيا) إلى القول في تصريحات إذاعية إن المعركة التي تشهدها تونس "هي معركة سياسية تدور بين توجهين وجهتين كبيرتين".

وشدد على أن "الأمر لا يتعلق بالدستور، بل يتعلق بمعركة سياسية بين جبهة الإسلام السياسي التي تقودها حركة النهضة وتوابعها التي ترتبها إلى الخارج وتمسك بالديمقراطية الشكلية والانتقال الديمقراطي العليل، والجبهة الاجتماعية والسياسية التي تريد تحقيق أهداف الثورة".

وأكد أن المشكلة الحقيقية بين حركة النهضة والرئيس سعيد لم تبدأ بسبب الدستور، وإنما بدأت عندما رفض أن يكون ضمن المحور الإخواني أثناء زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى تونس في نهاية شهر ديسمبر 2019.

الجمعي قاسمي

تونس - من المرجح أن تشهد مواجهة بين الرئيس التونسي قيس سعيد ورئيس حركة النهضة ورئيس البرلمان راشد الغنوشي في قادم الأيام جولات جديدة أكثر حدة وتعقيدا بسبب تعمد الحركة الإيغال في التحدي الاستفزازي للرئيس من خلال انتقالها إلى مربع جديد هدفه تضيق مساحة تحرك سعيد عبر الانتقاص من صلاحياته الدستورية.

وكشفت مصادر برلمانية لـ "العرب" أن هذا التصعيد الجديد عكسه تقدم أعضاء الكتلة النيابية لحركة النهضة بمشروع قانون جديد لتعديل القانون الانتخابي تضمن جملة من الاقتراحات التي تستهدف بالأساس إلغاء صلاحية الرئيس الخاصة المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية.

وقالت إن هذا المشروع الذي قدم إلى مكتب البرلمان في العشرين من الشهر الجاري وجري التعطيم عليه ينسف حق الرئيس المتعلق بدعوة الناخبين للانتخابات أو الاستفتاء.

وجاء في نص هذا المشروع الذي حصلت "العرب" على نسخة منه اقتراح بتعديل الفصل 101 من القانون الانتخابي الذي يقول "تتم دعوة الناخبين بامر رئاسي في أجل أدناه ثلاثة أشهر قبل يوم الاقتراع بالنسبة إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية، وفي أجل أدناه شهران بالنسبة إلى الاستفتاء".

وتريد حركة النهضة في مشروع هذا القانون تعديل نص هذا الفصل ليصبح كالتالي "تتم دعوة الناخبين بامر حكومي في أجل أدناه ثلاثة أشهر قبل يوم الاقتراع بالنسبة إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية والجهوية والبلدية وفي أجل أدناه شهران بالنسبة إلى الاستفتاء، وفي أجل أدناه شهر بالنسبة إلى الانتخابات السابقة لأوانها والانتخابات الجزئية".

ويتضح من خلال هذه الصيغة المقترحة أن حركة النهضة تريد من وراء هذا التعديل افتكاك ورقة الدعوة إلى إجراء انتخابات سابقة لأوانها، أو الذهاب إلى استفتاء الشعب حول أي قضية أخرى من يد الرئيس ومنحها إلى رئيس الحكومة، وبالتالي تجريد قيس سعيد من أوراق الضغط التي قد يلجأ إليها لتصحيح توازنات المشهد الراهن وخاصة الدعوة لاستفتاء على الدستور لتعديل النظام السياسي الحالي.

## رسائل محمد بن سلمان: أنا موجود والإصلاحات مستمرة ولا مشاكل مع بايدن

• ولي العهد السعودي يلوح بغصن زيتون مشروط لإيران والحوثيين  
• بليكن: محمد بن سلمان سيقود السعودية لفترة طويلة وعلينا العمل معه



ممسك بكل الملفات

التي تطالب بوقف الحرب وتأثيراتها الإنسانية، مشيرين إلى أن رغبة السعودية في حل دائم للحرب يقوم على دعم اقتصادي والاستعداد للتعامل مع المتمردين، ستجعل الطرف المقابل في صورة من يعارض وقف الحرب، وأنه يخوضها لأجندات خارجية ولا يفكر في مصالح المدنيين.

يشار إلى أن المقابلة التلفزيونية للامير محمد بن سلمان التي حرصت على تحديد مواقف خارجية هادئة وواضحة، قد ركزت على قضايا اقتصادية كثيرة، كما لم يفت ولي العهد السعودي التذكير بثبات موقف بلاده بشأن الإصلاحات الاجتماعية التي تضع السعوديين على طريق الانفتاح والتخلص من التطرف.

ويشير حديث ولي العهد السعودي عن المفاوضات، التي جرت بين السعودية وإيران في بغداد، بحضور أميركي، إلى أن الأمير محمد بن سلمان تلقى تطمينات أميركية بأن أي تفاهم مع طهران سيكون بالتنسيق مع الرياض.

كما وجه ولي العهد السعودي رسالة إلى الحوثيين من أجل "تسجيعهم على الجلوس إلى طاولة المفاوضات"، كاشفا عن أن بلاده سيبعد أن عرضت عليهم "الدعم الاقتصادي لليمن وكل ما يريدونه مقابل وقف إطلاق النار".

ويعتقد المراقبون أن الموقف الذي أبداه ولي العهد السعودي من المتمردين الحوثيين يظهر المملكة في موقف قوة خارجيا، خاصة أمام الدول والمنظمات

بالتوازي على أن بلاده لا تقبل أي ضغوطات خارجية أو التدخل في شأنتها الداخلي.

وبالتزامن، قال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إن بلاده ستكون بحاجة إلى مواصلة العمل مع السعودية "سواء أحببنا ذلك أم لا".

وأضاف "من المرجح أن يكون ولي العهد هو قائد السعودية لفترة طويلة في المستقبل. وعلينا أن نعمل معه ومع قادة دوليين آخرين يمكن أن نقيمهم بأمر قد نرفضها أو نستجيبها".

ووصف متابعون للشأن السعودي كلام ولي العهد عن العلاقة مع بايدن بأنه تأكيد جديد على الفصل الذي تقهقه السعودية في علاقاتها الخارجية بين الدول والمؤسسات والمسؤولين، وأنها تحرص على ضبط سياساتها بعيدا عن أمزجة المسؤولين.

واعتبر الباحث السعودي في الإعلام السياسي والعلاقات العامة الدولية عماد المديفر في تصريح لـ "العرب" أن المقابلة محملة برسائل موجهة للخارج، شعراها الانفتاح على التهذيب، وفيها رسالة واضحة ومنفتحة على النظام الإيراني.

وقال الكاتب السعودي غازي الحارثي إن حديث الأمير محمد بن سلمان عن الشراكة التاريخية مع الولايات المتحدة يضع الأمور في نصابها ويعيد التأكيد لإدارة بايدن على أن هناك حليفا موثوقا في الرياض سواء أعجب ذلك البعض أم لم يعجبهم.

ولفت الحارثي في تصريح لـ "العرب" إلى تمكن ولي العهد السعودي من اختيار الأوقات المناسبة لتبريد الجبهات وتسخينها، في إشارة إلى الخطاب الهادئ الذي وجهه الأمير محمد بن سلمان لإيران والحوثيين.

وقال الأمير محمد بن سلمان إن بلاده تريد علاقات جيدة مع إيران، لكن "إنشكابتنا هي في التصرفات السلبيّة التي تقوم بها"، في إشارة إلى "برنامجها النووي أو دعمها لمليشيات خارجة عن القانون في بعض دول المنطقة أو برنامج الصواريخ الباليستية".

ومضى يقول "المملكة لا تريد أن تكون إيران في وضع صعب وبالعكس تريد إيران مزدهرة".

الرياض - حمل الظهور التلفزيوني لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان رسائل واضحة إلى جهات متعددة بشأن وجوده والإصلاحات في المملكة حاضرا ومستقبلا، وعلاقته بإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن. كما لوح في رسائله بغصن زيتون مشروط لإيران والحوثيين.

وجاءت المقابلة المطولة التي بثتها مجموعة من القنوات السعودية بمناسبة الذكرى الخامسة لإطلاق رؤية 2030 لتظهر الأمير محمد بن سلمان بمظهر ولي العهد القوي الذي يقف على كل صغيرة وكبيرة في مسار الإصلاحات، في رسالة ضمنية أن لا شيء تغير وأن الضغوط الخارجية والتأويلات التي استهدفتها صارت من الماضي.

واعتبرت أوساط خليجية أن الأمير محمد بن سلمان ظهر في صورة المسؤول الهادئ الماسك بكل الملفات الذي يظهر الحزم وفي نفس الوقت يمد غصن الزيتون ويحرص على استمالة أكبر خصوم بلاده مثل إيران والحوثيين.

وأضافت الأوساط أن ولي العهد السعودي حرص على إظهار أن علاقة بلاده مع الولايات المتحدة تقوم على التكافؤ في المصالح، وهي رسالة تظهر التالي عن التفاصيل العارضة التي ظهرت مع استخدام الرئيس بايدن للسلطة ومحاوله تجديد التعامل الأميركي مع قيادة المملكة أو جرّ اسمه في تقرير مقتل الصحافي جمال خاشقجي.

وقال الأمير محمد بن سلمان إن الولايات المتحدة شريك استراتيجي، وإن الرياض ليس لديها سوى خلافات قليلة مع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، وتعمل على حلها. لكنه شدد



غازي الحارثي

ولي العهد السعودي يختار  
الأوقات المناسبة لتبريد  
الجبهات وتسخينها

عماد المديفر

المقابلة محملة برسائل  
موجهة إلى الخارج  
وشعراها الانفتاح والتهذيب

## جونسون نجا من بريكست وكوفيد لكن قد لا ينجو من تجديد شقته

وأتهمت حكومة المحافظين بـ "الارتجاج بين عمليات التستر والخداع" و"بازراء بالبلاد يقطع الانفاس".

وقال ماثيو باريس أشهر كتاب الأعمدة في صحيفة التايمز البريطانية "إن الوقت قد حان كي يستريح بوريس من مهامه".

وقال أحد أعضاء حزب المحافظين "غوف يقوم بالمناورات بشكل دائم"، مشيرا إلى أن وزير شؤون مجلس الوزراء بدأ دائما في قلب الأوامر خاصة عندما يتعلق الأمر بجونسون، الرجل الذي طعنه في ظهره خلال مسابقة قيادة حزب المحافظين القاسية لعام 2016.

مدونة شخصية ليقول إن جونسون طلب من موظفيه الكذب على وسائل الإعلام وحاول منع تحقيق وطلب تبرعات قد تكون غير قانونية.

ولا يعبر غالبية البريطانيين اهتماما لمن قام بتمويل تجديد شقة جونسون، شريطة أن يتولى رئيس الوزراء دفع الفاتورة وليس دافعو الضرائب.

واستغل حزب العمال المعارض الجدل المتصاعد بشأن جونسون مطالبا بتفسير بشأن تجديد الشقة ومتهما إياه بالكذب. وقال زعيم حزب العمال كير ستارمر "البريطانيون يستحقون رئيس وزراء يمكنهم الوثوق به وحكومة ليست غارقة في الفجور والمحسوبيات والفصاح". وقالت نائبة رئيس حزب العمال أنجيلا راينر إن "المحافظين يتقاتلون مثل فئران في كيس وينزلون بشكل أعمق في مستنقع الفساد".

وتجهيز مقر إقامته الرسمي لكن أي مبلغ يزيد على ذلك يتعين أن يتحمّله رئيس الوزراء.

وقال وزراء إن جونسون دفع تكاليف التجديد من أمواله الخاصة لكن لم يتضح متى دفعها وما إذا كانت تكاليف التجديد التي يتربد أنها بلغت 280 ألف دولار جاءت في بادئ الأمر من قرض. وحسب قواعد التمويل السياسي كان يتعين على جونسون الإبلاغ عن ذلك.

واستخدم كامينغز الذي استقال من منصب كبير مستشاري رئيس الوزراء في ديسمبر الماضي



ماثيو باريس

حان الوقت كي يستريح  
بوريس جونسون  
من مهامه

تكون حدثت. لذلك سنواصل هذا العمل كتحقيق رسمي لتحديد ما إن كان هذا ما حدث".

وسيجدد التحقيق إن كانت أي معاملات لها صلة بأعمال التجديد في الشقة الكائنة في 11 داونغ ستريت تندرج تحت إشراف المفوضية، وما إن كان تم الإبلاغ عن هذا التمويل كما يقتضي الأمر.

ويصر جونسون على أنه دفع "شخصيا" مقابل تجديد شقته في لندن، وذلك مباشرة بعد إعلان مفوضية الانتخابات البدء بالتحقيق. لكن الزعيم المحافظ لم يحدد ما إذا كان حصل على قرض لتمويل هذا التجديد المكلف وسدده بعد ذلك، كما تفيد وسائل إعلام.

ويخصص لجونسون كل عام مبلغ قدره ثلاثون ألف جنيه إسترليني (42 ألف دولار) من أموال دافعي الضرائب لصيانة

بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وسياسته الخيرة للجدل بشأن مكافحة انتشار وباء كورونا، وأن التسريبات الأخيرة بشأن استخدام أموال بشكل غير قانوني لترميم شقته قد تطيح به.

وسبق أن شن دومينيك كامينغز المساعد السابق لجونسون هجوما استثنائيا عنيفا على رئيس الوزراء البريطاني معتبرا أنه لا يتمتع بالكفاءة، وشك في نزاهته في العديد من القضايا الجديدة بينما تنفي رئاسة الحكومة ذلك. وفتحت مفوضية الانتخابات البريطانية تحقيقا رسميا بشأن تمويل تجديد مقر جونسون في داونغ ستريت، قائلة إنه توجد دواع للاشتباه في أنه ارتكب مخالفة.

وقالت مفوضية الانتخابات "لدينا قناعة الآن أن هناك دواعي منطقية للاشتباه في أن مخالفة أو مخالفت قد